التجارة تنفي وجود فساد في برنامج التموينية

بغداد / متابعة المدى

نفت وزارة التجارة وجود فساد في برنامج البطاقة التموينية الحكومي وقالت إنها مستعدة لكشف جميع العقود الموقعة مع الشركات العالمية.
ويقول اعضاء في اللجنة الاقتصادية النيابية إن الكثير من العقود الموقعة مع الشركات الدولية لتزويد البلاد بأغذية برنامج التموين شابه فساد.
وافادت الوزارة في بيان بإنها تجري تعاقداتها مع شركات عالمية معروفة ورصينة وموثوقة من حيث التسجيل وسلامتها القانونية والمالية وطرق التعاقد تتم بموجب المعايير والمقاييس الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار أسعار البورصة العالمية.
ويمثل الفساد مشكلة رئيسة في العراق منذ سقوط النظام السابق. وتحاول الحكومة تحسين صورتها بعد أن اتهم وزراء فيها بالفساد.
وأضافت الوزارة أنها مستعدة لكشف جميع العقود على الرأي العام وأنها تكرر استعدادها للتشاور مع أعضاء اللجنة الاقتصادية.
ويصنف العراق كأحد أكبر مستوردي الرز والقمح في العالم وتنفق الحكومة أغلب ميزانيتها على برنامج لحصص الغذاء يخدم ٦٠ في المئة من العراقيين.
وطرحت وزارة التجارة مناقصة لشراء حليب الأطفال والسكر والرز والقمح والعدس الأحمر من مناشئ عربية وعالمية محددة.

استصلاح ٦٥٠٠ دونم في الديوانية

الديوانية / المدى

قالت محافظة الديوانية انها تعاقدت مع وزارة الموارد المائية على تنفيذ مشروع استصلاح ٦٥٠٠ دونم في المحافظة، بكلفة تزيد عن ثلاثة مليارات دينار، معتبرة أن العقد سيسهم بتطوير الواقع الزراعي في المحافظة، ودعت إلى زيادة المساحات المستصلحة في المحافظة.
وقال معاون محافظ الديوانية، حسين كاطع، لـ"السومرية نيوز"، إن وزارة الموارد المائية أبرمت عقداً مع شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري لتنفيذ مشروع استصلاح ٦٥٠٠ دونم من الأراضي في المحافظة، بكلفة ثلاثة مليارات و ٥٣٣ مليون دينار.
وأضاف كاطع أن الأراضي المشمولة بالاستصلاح تقع ضمن مشروع حرية – دغارة مشيرة إلى أن مدة انجاز المشروع تصل إلى ١٤ شهراً".
وأوضح أن المشروع يتضمن تنفيذ شبكة ري وبزل والمنشآت التابعة لها وأعمال التعديل والتسوية فضلاً عن تنفيذ مبازل حلقية على القناة (D T C)".
من جانبه قال مستشار المحافظة للشؤون الزراعية، علي مانع :إن المشروع سيسهم في النهوض بالواقع الزراعي في المحافظة من خلال زيادة المساحات الصالحة للاستزراع، وتأمين فرص عمل جديدة لمئات الفلاحين والمزارعين فضلاً عما يتيحه من إنتاج لمختلف أنواع المحاصيل"، داعياً وزارة الموارد المائية إلى زيادة المساحات المقرر استصلاحها في المحافظة لأن أغلبها ملحية وغير صالحة للزراعة.
وتعد الديوانية المحافظات الزراعية المهمة في العراق إذ تبلغ المساحات الزراعية فيها
نحو ثلاثة ملايين و٢٦٨ ألف دونم منها مليون و ٤٢٠ ألف دونم صالحة للزراعة
في وقت سابق أعلنت محافظة الديوانية عن انجاز ١٥ مشروعا لمجمعات مائية في مناطق متفرقة من المحافظة بكلفة تزيد عن خمسة مليارات دينار عراقي، مؤكدة أن المشاريع ستوفر المياه الصالحة للشرب لمناطق نائية وأخرى حديثة الإنشاء.
وقال مدير تشكيلات العقود في المحافظة نجاح ناجي عطية "للسومرية نيوز"، إن الشركات المحلية أنجزت ١٥ مشروعا جديدا في قطاع الماء، بكلفة خمسة مليارات و ٧٢ مليون دينار عراقي في مناطق متفرقة من المحافظة"، مبينا أن "المشاريع تمت إحالتها ضمن ميزانية تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة لعام ٢٠١١".
وأضاف عطية أن "مجمعات المياه المنجزة توزعت بين القرى النائية وأحياء سكنية جديدة الإنشاء في مناطق مختلفة ضمنها قرية الأنصاف التي يسكنها المهجرون إلى المحافظة"، مؤكدا أن "تلك المشاريع ستسهم بتوفير المياه الصالحة للشرب مع بداية الموسم الصيفي الحالي".
وتضم محافظة نحو ٩٤٣ قرية تفتقر اغلبها للخدمات الأساسية، في حين أعلنت الحكومة المحلية عن خطة لتوفير الخدمات والبنى التحتية لهذه القرى للحد من الهجرة الى المدن وتشجيع سكانها على البقاء فيها.
وتبلغ ميزانية الديوانية الخاصة بتنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ نحو ١٤٧ مليار دينار .

كردستان تخصص ثلاث محطات كهربائية متنقلة لقضاء خانقين

أربيل /المدى

اعلنت وزارة الكهرباء في حكومة اقليم كردستان عن تخصيصها ثلاث محطات كهربائية متنقلة لقضاء خانقين .وذكر بيان لحكومة الاقليم ان وفدا رفيع المستوى من وزارة الكهرباء في حكومة الاقليم، برئاسة ياسين ابو بكر وزير الكهرباء وعضوية مستشارين في الوزارة وخمسة مدراء عامين واربعة مدراء من مختلف الاختصاصات بزيارة مدينة خانقين للاطلاع عن كثب على واقع قطاع الكهرباء في المدينة الذي يعانى من تدهور ملحوظ منذ اكثر من اسبوع نتيجة عطب عدد من المحولات الكهربائية، حيث انخفضت نسبة التوزيع الكهرباء الى نصف معدلاتها .ونقل البيان عن المدير العام لمديرية الكهرباء في خانقين سامي جهاد القول ان " حكومة الاقليم وكخطوة اولى تكفلت وكحل مؤقت بصيانة ثلاث محولات ذات (١٠ ام في اي) عاطلة عن العمل ليعود الكهرباء الى ماكان عليه في السابق خلال فترة لا تتعدى نهاية الشهر الحالي.
واضاف ان الانتهاء من صيانة تلك المولدات من شأنه ان يحل مشكلة ازمة الكهرباء بنسبة ٩٥ بالمائة "، مؤكدا في "حال اتمام نصب تلك المحطات سوف تحل مشكلة الكهرباء في خانقين بشكل نهائي وعلى مدى خمسة عشرة الى عشرين عاما .

دعوات لتعزيز استقلالية البنك المركزي

بغداد / المدى

جدد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي دعوة لضرورة استقلالية البنك المركزي ووفق ما نصت عليه احكام الدستور وقانون البنك المركزي، مشددا في الوقت ذاته على رفض المجلس لأي نوع من التدخل في عمل هذه المؤسسة.
ونقل بيان صحفي لرئاسة مجلس النواب تلقت عن النجيفي قوله خلال استقباله لمحافظ البنك المركزي سنان محمد رضا الشبيبي دعا الى ضرورة التنسيق المستمر بين البنك المركزي واللجان النيابية ذات الصلة من اجل ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها العراق في مجالات السياسة النقدية والبنكية. وأضاف قام الطرفان ببحث اسعار صرف العملات وكيفية تحقيق الاستقرار للعملة الوطنية من اجل انعاش الوضع الاقتصادي للبلاد".

مجلس البصرة يصادق على ١٠ آلاف فرصة عمل

البصرة / وكالات

اعلن مصدر مسؤول في محافظة البصرة ان مجلس المحافظة صادق على آلية استلام طلبات التعيين الخاصة بـ ١٠ آلاف فرصة عمل في مدينة البصرة والاقضية والنواحي التابعة لها، مبينا ان توزيع الدرجات الوظيفية سيتم حسب التحصيل الدراسي واحتياجات الدوائر والمؤسسات الحكومية لها .
ونقل بيان نشر على الموقع الرسمي لمحافظة البصرة عن مقرر مجلس المحافظة وليد الحلفي قوله أن المجلس صادق على آلية استلام طلبات التعيين الخاصة بـ ١٠ آلاف فرصة عمل" موضحا أن "آلية استلام طلبات التعيين تم وضعها حسب الكثافة السكانية في مدينة البصرة والاقضية والنواحي التابعة لها".
وأضاف الحلفي انه " تم توزيع الدرجات الوظيفية حسب التحصيل الدراسي واحتياجات الدوائر والمؤسسات الحكومية"، مبينا انه تم تخصيص (١٠٠٠) ألف درجة وظيفية لخريجي كلية الهندسة ومثلها لحملة شهادة البكالوريوس و ثلاثة آلاف درجة لخريجي المعاهد والدراسة الإعدادية".
ولفت الى أن "الحصة الأكبر من الدرجات الوظيفية شملت خريجي الدراسة المتوسطة فما دون بنسبة خمسة آلاف درجة وظيفية "، مبينا ان" معدل الرواتب التي خصصت للتعيينات تتراوح من (٦٠٠) الف دينار الى (٤٠٠) ألف دينار".
وتشير اخر الاحصاءات التي أجراها الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان نسبة البطالة في العراق انخفضت خلال الاعوام الثلاثة السابقة من ١٥٪ الى ١١٪.
ويدعو الاقتصاديون واصحاب الاختصاص الحكومة الاتحادية الى انتهاج حلول ناجعة للحد من توسع ظاهرة البطالة ومنها تطوير قانون الاستثمار العراقي لضمان دخول اكبر عدد من المستثمرين وتسهيل اعمالهم بشكل قانوني يوفر فرص للعاطلين عن العمل.

ارتفاع مؤشر البورصة العراقية بنسبة ٠,٠١٪ في ختام جلساتها الاسبوعية

بغداد /المدى

ارتفع مؤشر البورصة العراقية في ختام جلساته الاسبوعية أمس الخميس بنسبة [٠,٠١] بالمئة مسجلا ١١٧,٤٠ نقطة.وجرى خلال الجلسة تداول اسهم ٤٥ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا ،حيث ارتفعت اسعار اسهم ١٥ شركة ، وانخفضت اسعار اسهم ١٥ شركة منها ، في ما حافظت ١٥ شركة على اسعار اسهمها.
وتجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة اليوم ٨١٦ مليون سهم بقيمة مليار و٩٠٨ ملايين دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٤٦٧ عقد تداول.
وشهد القطاع المصرفي تداول اسهم ١٤ شركة ، حيث ارتفعت اسعار اسهم ٤ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم شركتين في ما حافظت ٨ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٥٠٣ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٧٢٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٩٨ عقد تداول.
وايضاً شهد قطاع التأمين تداول اسهم ٣ شركات ارتفعت ٢ منها ، وحافظت الاخرى على اسعر اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٦٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٤٦ عقد تداول ..ايضاً شهد قطاع الاستثمار تداول اسهم شركة واحدة ، فقد انخفضت اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٢٥ الف سهم بقيمة تجاوزت ٣٥ الف دينار تحققت من خلال تنفيذ عقد تداول واحد..اما قطاع الخدمات فشهد تداول اسهم ٦ شركات ، حيث ارتفعت اسعار اسهم شركتين وانخفضت اسعار اسهم شركتين ، في ما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٢١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٠٥ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨٠ عقد تداول.
كذلك شهد القطاع الصناعي تداول اسهم ١٢ شركة ، فقد ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة ، وانخفضت اسعار اسهم ٩ شركات ، في ما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ١٥٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٦٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٩٤ عقد تداول.
وشهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٦ شركات ، فقد ارتفعت اسعار اسهم ٥ شركات وحافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق ١١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٠٥ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٦٣ عقد تداول.

الزراعة تقر ٣٥٠٠ معاملة إقراض

بغداد /المدى

قالت وزارة الزراعة إنها صادقت على أكثرمن ٣,٥ آلاف معاملة إقراض بقيمة ٨١,٨ مليار دينار.
ويعمل العراق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية بحلول عام ٢٠١٨ بعد أن باشر بتطبيق مبادرة في عام ٢٠٠٨ للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد بعد عقود من الإهمال.
وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.وقالت الوزارة في بيان إن مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية في وزارة الزراعة أقرت ثلاثة آلاف و٥٠٧ معاملات بمبلغ ٨١ مليارا و٨٨٢ مليون دينار.
ونقل البيان عن الوكيل الإداري والمالي للوزارة غازي راضي العبودي قوله إن "المبالغ توزعت على صناديق تنمية الثروة الحيوانية بواقع ٧٦ معاملة بمبالغ مقدارها ٤ مليارات و١٤١ مليون دينار، وصغار الفلاحين بواقع الف و٤٢٣ معاملة بمبالغ مقدارها ١٩ مليارا و١٥٧ مليون دينار، والمكننة ومشاريع الري بواقع الف و٨٧٥ معاملة بمبالغ مقدارها ٤٩ مليارا و١٦٤ مليون دينار".
وتابع :أما تنمية النخيل فقد بلغ عدد المعاملات فيها ١٢٠ معاملة بمبالغ مقدارها مليارات و٣٧٥ مليون دينار، وتنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى بواقع ١٣ معاملة بمبالغ مقدارها ٦ مليارات و٩٧٥ مليون دينار.

الأنبار تباشر ببناء (١٠٠٠) وحدة سكنية

الأنبار /المدى

أعلن رئيس هيئة استثمار الانبار عامر فرحان عوض عن المباشرة بإنشاء (١٠٠٠) وحدة سكنية بطريقة البناء العمودي في الرمادي.
وقال عوض بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): تم منح رخصة استثمارية لشركة محلية تدعى "شركة جنين للتجارة والمقاولات العامة" لإنشاء مجمع سكني عمودي البناء بواقع (١٠٠٠) وحدة سكنية وبكلفة (٥٧) مليون دينار في الرمادي مركز محافظة الانبار، مبيناً، أن المشروع يتمتع ببنى تحتية متكاملة.
وأضاف: تم تسليم الأرض والمباشرة في البناء من قبل المستثمر، من أجل حل أزمة السكن في المحافظة وقد أدى النمو السكاني المضطرد في المحافظة إلى حاجة ملحة للوحدات سكنية أفقية وعمودية البناء، لتغطية الطلب الكبير على السكن، فضلا عن توفر المساحات المُعدّة في التصميم الأساس للمحافظة التي يمكن إستثمارها في مجال الإسكان.
وتشكلت هيئة الاستثمار عام ٢٠٠٦، وهي هيئه تتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط بمُحافظ الأنبار وتخضع لرقابة مجلس المحافظة، ومن مهامها تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية، إضافة الى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في المحافظة، فضلا عن تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل لأبناء المحافظة وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين، وقد تشكلت الهيئة عن طريق التصويت المباشر في مجلس المحافظة.